

٩يناير ١٩٨٨م "التضامن" ٢٤٨

تأميم الطفرة السعودية

بقلم: فؤاد مطر

ما تأخر من جاء "مثل شعبي سعودي"

قبل أيام كنت في الرياض أتابع أعمال القمة الثامنة لدول مجلس التعاون الخليجي التي أبتكر فيها قادتها أسلوب تعامل جديد مع الأمور غير المحسومة بحيث يتم القفز فوق هذه الأمور والإهتمام بالمسائل التي يمكن التفاهم في شأنها بدل الإنشغال بالأمور غير المحسومة. والهدف من هذا الأسلوب هو الإستفادة من عامل الوقت وفي الوقت نفسه التأكيد على ما يبدو غير قابل للحسم اليوم قد يصبح قابلاً للحسم غداً.

وصحيح أن الموضوعات التي ستناقشها القمة مهمة جداً وأن القرارات التي ستتخذ في شأن هذه الموضوعات ستكون بالأهمية نفسها، إلا أنني وجدت نفسي مشدوداً إلى الأمر الأكثر أهمية وهو جلسة مجلس الوزراء السعودي التي ستعقد في اليوم التالي لسفر حكام دول الخليج عائدين إلى بلادهم بعد انتهاء قمتهم الثامنة.

أما لماذا وجدت نفسي مشدوداً فلأن حديث الميزانية هو على كل شفة ولسان منذ بضعة أسابيع وهو أيضاً على كل وجه سعودي ووجه غير السعوديين أيضاً من العاملين في المملكة بعدما بدأت أجواء ما بعد الميزانية تظهر من خلال إجراءات ذات طابع مالي حيث لا يتم التجديد لمئات العاملين والموظفين فضلاً عن تخفيض المرتبات وبنسبة عالية بات ظاهرة مألوفة.

ولم يحدث أن بدت شوارع الرياض خالية من السيارات مثلما بدت مساء الأربعاء الذي صادف اليوم ما قبل الأخير من ١٩٨٧م وذلك لأن أكثرية السعوديين وغير السعوديين من العرب العاملين في المملكة كانوا مرابطين أمام أجهزة التلفزيون ينتظرون ما سيقوله خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز أمام مجلس الوزراء في شأن الميزانية. بل قد يجوز القول بأن هذه الشوارع في الرياض وفي معظم المدن الرئيسية في المملكة بدت إلى حد ما كما تبدو خلال شهر رمضان قبل نصف ساعة من اعلان مدفع الافطار أن ساعات الصوم قد انتهت.

والغرض من هذه الدقة في الوصف هو التوضيح كم أن مسألة الميزانية مهمة، بل وبالغة الأهمية.

ومن قبل كان السعوديون يعتبرون يوم إعلان الميزانية عادياً لأنه يحمل من استمرار الأنباء الطيبة عن إرتفاع نصيب هذه الوزارة أو تلك من الميزانية العامة. وكان ذلك في زمن الطفرة أيام الإنفاق وكما لو أن المال لا ينتهي والخير لا ينحسر والدنيا على أحسن حال. ثم جاء قرار الملك فهد بتأجيل إصدار الميزانية ليحدث حالة تنبه لا بد منها وللوهلة الأولى بدأ أمر التأجيل مقلقاً ثم تبين أنه بمثابة صدمة كهربائية أو لفت نظر إلى أن التنبه ضروري وأن ما يبدو ازدهاراً بفعل حالة الطفرة العابرة يجب أن يأخذ شكلاً جديداً.

وفي ضوء المناخ العام الذي أشاعه في الماضي تأجيل إصدار الميزانية بات تنبه المواطن السعودي إلى يوم إصدار الميزانية شبيهاً بتنبه البريطاني على سبيل المثال، الذي يعنيه جداً اليوم الذي تصدر فيه الميزانية بل أنه ينتظر بفارغ الصبر هذا اليوم، علماً بأن زيادة بسيطة على تذكرة القطار أو علبة السجائر تؤثر عليه في حين أن الإجراء الذي يؤثر على المواطن السعودي هو الإجراء الذي يقلل من مكاسب أيام الطفرة أي كان حجم التقليل.

ولقد كنت من بين الألوف الذين جلسوا أمام أجهزة التلفزيون في طول المملكة وعرضها ليلة الإعلان عن الميزانية. وبالنسبة إليّ فإن إهتمامي بهذا الحدث ينطلق من الإعتقاد الراسخ بأن المملكة العربية السعودية هي القلعة العربية المقتدرة أو فلنقل هي المنبع الأكثر أهمية بين الينابيع التي تروي شجرة الصمود العربي وأن هذه الشجرة يمكن أن تتأثر من دون الرعاية السعودية لها.

كذلك فإن إهتمامي بهذا الحدث ينطلق من الإعتقاد الراسخ بأن أي إرتباك مالي تواجهه المملكة العربية السعودية من شأنه أن ينعكس في شكل أو آخر على الجبهات العربية الصامدة. وأنا لست هنا في معرض معالجة تعتمد على الأرقام لميزانية دولة ذات شأن مثل المملكة العربية السعودية وإنما الذي أريد قوله هو أنني في أعقاب الكلام الذي سمعنا الملك فهد يقوله في جلسة مجلس الوزراء وفي ضوء الظروف التي تعيشها المنطقة وفي ضوء إجراءات بدأ اتخاذها في المملكة وسيواصل صدور المزيد من الإجراءات وفي ضوء استمرار إنخفاض دخل المملكة من واردات النفط بنسبة الخمس واستمرار الحرب على حالها بين العراق وايران... إنني في أعقاب هذا كله وجدت نفسي أكثر اقتناعاً بأن الملك فهد بن عبدالعزيز إصدار ما يجوز اعتباره قراراً بتأميم الطفرة في المملكة وأنه بالميزانية الجديدة للعام ١٩٨٨م (الموافق بالتقويم الهجري ١٤٠٧-١٤٠٨هـ) أبلغ السعوديين أن زمن الطفرة أنتهى وبشكل نهائي.

وعندما تتابع الاجراءات واحد تلو الآخر من اضافة ثمانية آلاف مليون ريال من الاحتياطي

إلى الإيرادات، إلى إصدار سندات حكومية للاكتتاب العام بما لا يتجاوز ثلاثين ألف مليون ريال، إلى فرض ضرائب على الدخل بالنسبة إلى العاملين من غير السعوديين، إلى اعتماد قاعدة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة .. أنه عندما تتابع هذه الإجراءات ويصدر غيرها الكثير بين الحين والآخر فهذا معناه أن الحكومة السعودية قررت وضع اليد على زمن الطفرة أو تطلب من الجميع أن يعيدوا النظر.

وأغلب الظن أن الحكومة السعودية آثرت إصدار الإجراءات والقرارات بطريقة الجرعات وهو أسلوب يعتمد في بعض جوانبه القاعدة النفسية، ولكن الإصدار يمثل هذا الأسلوب لا يعني أن الملك فهد لم يتخذ القرار الذي لا بد منه وهو تأمين الطفرة على الرغم ما في هذا القرار من شعور ثقيل نفس المواطن الذي اعتاد خلال سنوات على حكم يعطيه ولا يبخل في العطاء فإذا هذا هو الحكم يطلب منه المشاركة في مواجهة ظروف فرضتها تطورات وأوضاع دولية ضاغطة وفرضتها أيضاً بعد الذي حدث بين العراق وإيران ضرورة بناء الدولة القوية وإلا تعرضت التنمية إلى مخاطرة كثيرة.

وقد يكون المواطن السعودي الذي عاش بضع سنوات من البحبوحة التي لا مثيل لها بطئ التفاعل مع الأجواء الجديدة تماماً مثل الحكومة التي تردت في فرض هذه الأجواء. إلا أن المسألة في النهاية تصبح مقبولة وأمرأ لا بد منه لأن هناك حاجة لها فضلاً أن ثقة المواطن بما تقدمه الدولة له تجعله يتقبل إجراءات «تأمين» الطفرة، خصوصاً أن هذه الإجراءات ستؤدي إلى تقليص هذه الأعداد الوفيرة من الطائرات الخاصة في دولة تملك أهم أسطول نقل جوي، وتحط فيها طائرات أكثرية شركات النقل الدولي، كذلك أن هذه الإجراءات ستجعل الأمور تتوازن بعض الشيء فلا يعود في معظم المنازل خدم وموظفون أكثر من أفراد العائلة ولا يعود في البيت الواحد أربع سيارات بدل السيارة الواحدة. كذلك أن هذه الإجراءات ستجعل هذا الإنفاق الخرافي يتوقف عند حدود المعقول، وستجعل هذا الاندفاع في سبيل جني الثروات أقل مما كان أو هو عليه.

ويبقى أن الإجراءات التي تؤكد أن ما حدث هو «تأمين» الطفرة بشكل نهائي أو بدء العد العكسي لإنهاء زمن الطفرة هي بمثابة الإجراء الوقائي الذي ما كان للملك فهد أن يتخذه لولا إقتناعه ببلأسلوب الذي يتعمده وزير ماليته الشيخ محمد ابا الخيل الذي بدا أمام متابعي التلفزيون السعودي في اليوم التالي لإعلان الميزانية أكبر من سنة. وعندما كان أبو علي يوضع ويعلل وطمئن ويسحب نظارته بعد أن يضعها على عينيه ويكرر هذه الحركة أكثر من عشرين

مرة، كان واضحاً أن هذا العقل المالي السعودي يبشر بزمن جديد يقوم على توازن معقول بين واقع الحال وبين عادات موروثه منذ زمن الطفرة.

وللمناسبة فإن أبا الخيل يتولى وزارة المالية منذ ١٢ سنة إنه مخضرم بمعنى كان وزير مالية زمن الطفرة وها هو الآن وزير مالية مرحلة «تأميم» الطفرة. وبعد أن تخرج من القاهرة عمل مديراً لمكتب الأمير سلطان بن عبد العزيز عندما كان يشغل منصب وزير المواصلات ثم عمل مديراً عاماً لمهد الإدارة العامة ثم وكيلاً لوزارة المالية ثم نائباً لوزير المالية قبل أن يصبح وزيراً للمال في إحدى أقوى الحصون المالية في العالم وهو منصب يعادل في أهمية منصب وزير الخارجية في الولايات المتحدة.

ويمكن سر نجاح أبا الخيل في أنه دؤوب يكاد لا ينقضي شهر من دون أن يسافر لكثرة ما يشغل من عضوية في حوالي أربعين لجنة تجتمع شهرياً. وعلى هذا فهناك أيام يجتمع في أربع لجان دفعة واحدة كما أنه يسافر أحياناً في الصباح خارج المملكة ليشارك في إجتماع لجنة ثم يعود في المساء ليشارك ربما في إجتماع مسائي .. وهكذا.

وخلال عمله كوزير للمال طوال اثني عشر عاماً تولدت لدى أبا الخيل قناعة لها صفة النظريرة وترى أن يكون هناك توازن بين القطاع العام والقطاع الخاص وهذا ما يبدو أنه سيتبلور بشكل أساسي في مرحلة ما بعد الطفرة.

وفي إحدى المرات كنت في فندق «انتركوننتال» في الرياض عندما شاهدت أبا الخيل يشارك في معرض للفنان تشكيلي سعودي وإلى جانبه الكاتب ورئيس مجلس إدارة الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون محمد الشدي. وأعتقدت للوهلة الأولى أن أبا الخيل جاء إلى المعرض مجاملة منه لصديقه محمد الشدي، ثم إستفسرت وقيل لي أن محمد أبا الخيل من هواة الفن التشكيلي وأنه مجرد أن يعرف أن هناك معرضاً تشكيمياً فإنه يتوجه على الفور إلى القلري التي يقام فيها المعرض ويقضي الوقت الذي تستحقه اللوحات المعروضة وهو يفعل ذلك في واشنطن وباريس وأي مدينة يزورها في العالم.

وبالنسبة إلى الرسامين السعوديين فإنه إعتاد إن يختار دائماً اللوحات المتميزة ويشترئها ويضعها في وزارة المال تماماً مثلما فعل الكاتب والزميل محمد حسنين هيكل عندما كان رئيساً لتحرير «الإهرام» حيث أنه بمبادرة لقيت استحسان عبد الناصر كان يشتري لوحات الفنانين المصريين الكبار. وإذا كان هيكل وضع اللوحات في مبنى «الإهرام» ومازالت حتى الآن إحدى ملامح هذا المبنى فإن أبا الخيل يقدم اللوحات التي يشتريها هدايا لكبار الشخصيات التي

تزور المملكة وتكون لها علاقة في شكل أو آخر بوزارة المال.

وما دمننا في صدد الحديث عن شخصية هذا العقل المالي السعودي المستنير الذي يعد ميزانية بلغت هذه السنة مصروفات الدولة بموجبها ١٤١ ألفاً و ٢٠٠ مليون ريال وبلغت الإيرادات بموجبها ١٠٥ آلاف و ٣٠٠ مليون ريال منها ٦٨ ألفاً و ٩٣٥ مليون إيرادات بترولية و ٣٦ ألفاً و ٣٦٥ مليون غير بتولية .. إننا مادمننا في صدد الحديث عن شخصية أباال الخيل نجد ضرورة الإشارة إلى أن هذا الرجل يملك ذاكرة قوية إلى درجة أنه يطلب ملفات معينة من الصعب أن يتذكر محتوياتها الإنسان بسهولة.

كما أن أبا الخيل من النوع الدؤوب في عمله وقد يجوز القول أن حبه لعمله هو سر نجاحه.

وفي الوقت نفسه أن ساعات العمل الكثيرة لا تمنع أبا الخيل من أن يشارك في المناسبات الإجتماعية وفي حضور زيجات موظفي وزارة المالية وكذلك واجب التعزية. وهو يعمل في أي وقت وفي أي مكان، داخل المكتب أو داخل الطائرة، يوم الجمعة وبقية الأيام سيان عنده، وفي سيارته مكتب صغيرة يتابع من خلاله العمل.

ولا يدري أحد لماذا هذا الحرص من جانبه على ساعة يد لم يغيرها منذ عشر سنين، كما لا يدري أحد لماذا الحرص على حجب وزارة المال بستائر عند تجديدها. وهذا الوزارة كانت آخر الوزارات التي تم الإهتمام بأمر تجديدها وحدث ذلك بعدما باتت معرضة للسقوط، وأيضاً بعدما تم تجديد بقية الوزارات.

ويبقى أيضاً أن أبا الخيل وضع ميزانية هي الأولى التي تزامنت مع انخفاض مريع واجهه الدولار المرتبط بالريال ومع اضطراب مالي لا مثيل له في البورصات التي تلقى حماسه من قبل السعوديين ومع بدء تدفق الواردات من غير النفط .. من الزراعة وصناعة البتروكيماويات على سبيل المثال.

وكان يمكن لهذه الواردات المستجدة أن تشكل توازناً يقي المملكة من ضرورات اللجوء إلى الاحتياط وصدار السندات لولا أن الالتزامات التي تحرص قيادة الملك فهد على الإيفاء بها كثيرة. وإذا كانت هذه الالتزامات لا تمس نتيجة ظروف الحرب العراقية - الإيرانية الدائرة منذ ثماني سنوات فإنها أيضاً لا تمس وقد تتزايد بعدما حدثت العودة إلى مصر وبعدها باتت الالتزامات لمرحلة ما بعد الحرب يمكن لإعتبارات موضوعية أن تقف إذا كانت الالتزامات ستعرض خطوة التراجع عن الموقف الذي كان يرى أن تبقى الحرب دائرة إلى ما لا نهاية.